تونس 2021: عشر سنوات على الانتقال الديمقراطي الصعب

المهدي عزوز

إجراءات الرئيس سعيد في يوليو/ تموز 2021 خلقت اصطفافات حادّة اتضحت معها معالم القوى المتقابلة في المشهد الجديد, ومعها تبدت كل السيناريوهات الممكنة. والقوى المتقابلة ثلاث: أولها الرئيس سعيد والقوى الصلبة التي بنت التفاصيل الميدانية لحركة يوليو/ تموز, وثانيها: قوى الثورة التي بنت تفاصيل الرد الثابت والمتدرج على إجراءات الرئيس سعيد. وثالثها: عموم الجماهير التي كانت صانعة للحدث في أهم المحطات بقطع النظر عن المآلات.

تعتبر سنة 2021 خاتمة عشرية الانتقال الديمقراطي الصعب التي نجحت خلالها قوى الثورة في التأسيس السياسي, ولكنها تأخرت في التصدي للأزمة الاقتصادية والاجتماعية. وقد كانت الأزمة الاقتصادية منتصف 2021 قادرة على فسخ المنجز السياسي من خلال إجراءات الرئيس قيس سعيد التي اتخذها في 25 يوليو/ تموز 2021، والتي عطلت الانتقال الديمقراطي وأعادت الأزمة السياسية إلى الواجهة. إجراءات الرئيس سعيد التي لا يمكن وصفها إلا بالانقلاب، بقدر ما كانت رداً على الأزمة الحادة التي مرت بها البلاد، فقد جاءت تلك الاجراءات أيضاً لتطلق مشروعاً جديداً، اعتبره الرئيس سعيد الوسيلة المتبقية للخلاص.

خلفية الأحداث

مما لا شك فيه أن قيس سعيد كان يحمل مشروعاً سياسياً قبل توليه رئاسة الجمهورية. وهو مشروع لم يكن منسجماً مع التوجهات العامة

التي أقرها دستور 2014. فقد انصبت جهود المجلس الوطني التأسيسي على بناء شرعية جديدة على أنقاض الشرعية السابقة. فاستبعد النظام الرئاسي الذي عانى منه التونسيون طوال أكثر من نصف قرن. وأعاد توزيع خارطة الصلاحيات بما يضمن ديمقراطية تشاركية, لا تتغول فيها "قرطاج" (مقر رئاسة الجمهورية), ولا تتضخم فيها "القَصبة" (مقر رئاسة الحكومة). وعلى ذلك الأساس أُعيد تشكيلُ المؤسّسات المركزيّة للدولة في ظل توافق واسع قلّ ان شهدته تجارب سياسية في سياقات مماثلة. وجاءت الوقائع لاحقا لتثبت جدارة النص الجديد في تنظيم الحياة السياسية (انتخابات 2014 و2019) وصون الحريات في البلاد. وبعد التأسيس السياسي، أجمعت النخبة التونسية على أنّ الأزمة التي تمرّ بها البلاد هي بالأساس أزمة اقتصادية اجتماعية. وأن الأولوية تكمن في ضرورة التصدي لتلك المعضلة التي نغّصت على التونسيين ثورتهم، عبر طرح حلول عملية لإنعاش الاقتصاد ومقاومة الفساد والبطالة والعوز وتنمية الجهات المهمشة.

أما قيس سعيد الذي جاء إلى سدة الحكم على أساس ذلك الدستور، فقد جنح منذ البداية إلى الرفض المطلق لمجمل المنجز السياسي للثورة، وأعلن عن نيته في قلب الأوضاع السياسية والإداريّة للبلاد، عبر "إعادة بناء الدولة من الأسفل إلى الأعلى"، واستعادة النظام الرئاسي. معتبرا أنّ الأزمة التي تمرّ بها البلاد هي بالأساس أزمة في التشريع انعكست على الوضع السياسي والإداري للدولة. فكانت الأولوية المطلقة لتجاوز تلك الأزمة بالنسبة إليه ضرورة تغيير النظام السياسي الذي يمرّ حتما عبر تعديل الدستور.

من المفارقات أنّ الرئيس سعيد الذي يكفل له الدستور حق المبادرة التشريعيّة، لم يسلك ذلك السبيل في عرض مشروعه السياسي، مخافة أن تمنعه التوازنات داخل البرلمان من تمريره. لكن بعد أن اطمأنّ الرجل للمادة 80 من الدستور, وإن بطريقة متعسفة, بدأ بتهيئة المسرح السياسي لقرارات مصيرية تجعل مشروعه ممكن التنفيذ. فراهن على تهرئة أحزاب الحكم, وشل المؤسسات, والاستثمار في الأزمات التي نمت في قلب المرحلة الانتقالية, وازدادت تفاقما مع حلول 2021.

لقد كان مجلس نواب الشعب أكثر مؤسسات الدولة استهدافاً، فجرى ترذيله من قبل نواب وكتل برلمانية رافضة لرئيس البرلمان راشد الغنوشي ولحزبه (حركة النهضة). ولم يفوّت سعيد فرصة الاستثمار في تلك الصورة المهينة لمجلس النواب ليزيد من إحباط الناس وكفرهم بالسياسة. بل حولها إلى قرينة لوصف البرلمان بالخطر الداهم كي يبرر اجراءاته.

ولم تكن الحكومة في مأمن من ذلك المآل. فبعد تعيينه لهشام المشيشي رئيسا للحكومة، سعى قيس سعيد - في تجاوز واضح لنص الدستور- إلى فرض وزراء مقربين. لم يُرُق ذلك التدخل للمشيشي. فبدأت الهوة تتسع بين الرجلين. وهو ما انعكس سلبا على المزاج الحكومي الذي ظل ممزقا بين الولاء لرئيس الحكومة مثلما ينص الدستور، أو الولاء لرئيس الجمهوريّة مثلما يريد الرئيس. فأصبحت الحكومة تفتقر للتجانس والنجاعة مثلما تفتقر لمركزية القرار. ولتجاوز ذلك العطب، أجرى المشيشي تعديلاً حكومياً واسعاً شمل 12 حقيبة وزارية بغية ضمان "النجاعة والانسجام" مثلما قال. بعد أن بنى تحالفا برلمانيا ضمن من خلاله مساندة حركة النهضة وحزب قلب تونس. فازداد التوتر بين رأسي السلطة التنفيذية. نالت الحكومة الجديدة ثقة البرلمان في يناير/ كانون الثاني 2021، إلا أنها لم تنل ثقة الرئيس الذي اتهم بعض وزرائها (لم يُسمّهم حتى اليوم) بالضلوع في الفساد من دون أيّ سند قانوني. فأصيب العمل الحكومي بشلل تامّ استمرّ أكثر من نصف عام.

وهكذا فقد استثمر سعيد في تعطيل البرلمان وشلل الحكومة وغياب المحكمة الدستورية، إضافة إلى تناقضات الطبقة السياسية واهتزاز ثقة العامة في السياسيين والأحزاب. وبفعل الأزمة الاقتصادية وارتفاع عدد ضحايا كورونا، ازداد الاحتقان الاجتماعي الذي تُوّج في حراك25 يوليو/ تموز 2021، ومعه أصبح الانقلاب تصحيحا للمسار، والرئيس سعيّد منقذاً للجماهير من عبث البرلمانين، وفساد الحكام.

الأزمة الاقتصادية تزداد تفاقماً

الثورة السياسية في تونس لم تعضدها ثورة اقتصادية من شأنها أن تعيد بناء الاقتصاد التونسي على أسس جديدة، فتغير من منوال التنمية وتنفذ برنامجا في التمييز الإيجابي كما نص عليه الفصل 12 من دستور 2014, بما يساعد على النهوض بالجهات المحرومة, وينهي حالة التهميش والإقصاء والتوزيع غير العادل للثروات, أو تسلك سبل الاستقلال الاقتصادي, فتراجع سياسات الاتكاء على الدول المانحة أو المؤسسات المالية والنقدية العالميّة. وقد ساهم غياب مثل تلك المبادرات الخلاقة إلى حدّ كبير في تثبيت منوال تنموي معتلّ بات عاجزا عن خلق الثروة وتقليص البطالة وضمان التوازن بين الجهات. وتلك الهشاشة جعلت الاقتصاد التونسي سنة 2021 عرضة لمختلف التأثيرات السلبية داخلية كانت أم خارجية.

ظل الاقتصاد التونسي تاريخياً يستفيد من الأزمات التي يمرّ بها الأجوار، خاصة في ليبيا خلال الحصار، وفي الجزائر خلال العشرية المظلمة. أما في المرحلة الراهنة فقد حالت الأوضاع الأمنية المضطربة في ليبيا دون الرفع من نسق التبادل، أو الاستفادة من الفرص التي توفرت مع الاستقرار النسبي بعد تنصيب حكومة عبد الحميد الدبيبة مارس 2021, نظرا لضعف التعاطي السياسي الرسمي مع الملف الليبي بكل تعقيداته. ويقدّر تقرير للبنك الدولي خسائر الاقتصاد التونسي بسبب استمرار الأزمة الليبية بما يقرب من 800 مليون دولار سنويا بسبب تراجع استثمارات المؤسسات التونسية في ليبيا, وتذبذب حركة الصادرات, وضعف تحويلات العمالة التونسية وفقدان حوالي 100 ألف تونسي وظائفهم في ليبيا. وقد نجحت قوى إقليمية ودولية في ملء ذلك الفراغ. وهو ما أصبح يهدد المصالح التونسيّة بصفة مباشرة. ثم جاءت جائحة كورونا لتزيد من تردي الأوضاع.

أضافت تحديات جائحة كورونا تحديات إضافيّة أمام الاقتصاد التونسي. فمع الطارئ الجديد تجاوزت الأزمة العجز عن ملء البطون إلى العجز عن حفظ الذوات. فأمام عدم قدرة المنظومة الصحية عن التصدي للوباء، وصل عدد المصابين مع نهاية 2021, إلى ما يقرب من مليون شخص, في حين فاق عدد الوفيات الخمسة والعشرين ألفا. فقد جاءت الجائحة لتزيد من صعوبة الأوضاع الاقتصادية لبلد شحيح الموارد. إذ شملت تداعيات كورونا كل مناحي الاقتصاد التونسي من مقدرات الأُسرة حتى مقدرات الدولة, مرورا بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة. وتقدر دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتونس أن جائحة كورونا ستؤدي إلى تراجع في نمو الناتج المحلي, وانخفاض في الاستثمار وتراجع في الصادرات. وهو ما أكدته توقعات البنك المركزي التونسي الذي أعلن أنّ النمو الاقتصادي خلال النصف الأول من سنة 2021 شهد انخفاضا بنسبة 3 %. وأرجع ذلك الانخفاض إلى الأزمة الصحية التي أثرت على قطاعات حيوية في البلاد مثل القطاع الزراعي وقطاع الخدمات والنقل الجوي.

وشهد القطاع السياحي تراجعا بنسبة لا تقل عن 23 %. وقد تسببت إجراءات الحجر الصحي في انخفاض الإنتاج وازدياد معدلات البطالة, إضافة إلى انخفاض مستوى الدخل. وهو ما جعل قرابة النصف مليون شخص تحت خط الفقر. ولمجابهة تلك الأوضاع حصلت الحكومة التونسية بداية 2021 على قرض بقيمة 300 مليون دولار من البنك الدولي لمساعدة المتضررين من جائحة كورونا.

منذ الشروع بإجراءات 25 يوليو/ تموز أطلق الرئيس سعيد الكثير من الوعود لتجاوز الأزمة الاقتصاديّة. وبنى حلوله على استعادة الأموال المنهوبة التي تقدر بنحو 4.8 مليار دولار, واستخلاص أموال الضرائب, إضافة إلى معونات "الأصدقاء" من عَرّابي الانقلاب. ولكنْ لا الأموال المنهوبة استُردّت ولا أموال الضرائب استُخلِصت لحد الآن. وهو ما يفسر العجز عن الإيفاء بالميزانية التكميلية لسنة 2021, لتعلن حكومة الرئيس أواخر ديسمبر/ كانون الأول عن ميزانية العام الجديد 2022 بعجز يقارب 3 مليارات دولار, أي ما يقارب 6.7 % من حجم الناتج المحلي, وذلك بسبب "ضعف الموارد الذاتية للدولة وضعف معدلات النمو", نتيجة تراجع مردود قطاعات استراتيجية في الدولة إضافة إلى عبئ الدعم الذي يقارب 18 % وعبئ كتلة الأجور الذي يتجاوز 17 %. وهو ما دفع إلى إعادة إطلاق مفاوضات جديدة مع صندوق النقد الدولي الذي يضع على رأس شروطه إنهاء دور "الدولة الراعية", خاصة في مستوى الدعم والتوظيف. ومنذ يوليو/ تموز 2021 أصبحت الدولة عاجزة عن سداد الأجور في مواعيدها، أو سداد شحنات القمح الرابض في سفن الشحن في عرض البحر تنتظر السداد.

لقد تحوّل التعثر الاقتصادي إلى حالة انسداد قاسية، على الرغم من السيطرة النسبية على جائحة كورونا. ومع الارتفاع الكبير في الأسعار وغياب بعض المواد الأساسية، عادت الهواجس لتستوطن القلوب. وقد أصبحت كل المؤشرات تنذر بالخطر. ومعها بدأت شعبية الرئيس في التآكل، وبدأت نبرة الاحتجاج في التصاعد، حتى أنصار الرئيس سعيد لم يستطيعوا الحفاظ على موقع المساند المطلق له. فقد ذكرت إحدى الاستطلاعات أنّ 73 % من التونسيين يعتقدون أنّ الرئيس لا "يمتلك خطة لمعالجة الأوضاع. وهو ما يطرح السؤال حول المستقبل.

تونس إلى أين؟

إجراءات الرئيس سعيد في يوليو/ تموز 2021 خلقت اصطفافات حادّة اتضحت معها معالم القوى المتقابلة في المشهد الجديد، ومعها تبدت كل السيناريوهات الممكنة. والقوى المتقابلة ثلاث: أولها الرئيس سعيد والقوى الصلبة التي بنت التفاصيل الميدانية لحركة يوليو/ تموز، وثانيها: قوى الثورة التي بنت تفاصيل الرد الثابت والمتدرج على إجراءات الرئيس سعيد. وثالثها: عموم الجماهير التي كانت صانعة للحدث في أهم المحطات بقطع النظر عن المآلات. وفي سياق تفاعلي يمكن الاطمئنان إلى أنّ القوى الصلبة ستواصل إسناد قيس سعيد وإن اختلفت معه في بعض التفاصيل، دون أن تتدحرج إلى المواجهة الشاملة أو اعتماد سيّاسة الأرض المحروقة. أما قوى الثورة فستواصل الدفاع عن مكتسبات الثورة، ولن تسمح بالعودة إلى المربع الأول. من المنتظر أن تنوع من وسائلها وأساليبها وأن تزداد استعصاء، ولكنّها لن تكون في المدى المنظور قادرة على قلب المعادلات ولا دفع الرئيس سعيد إلى التراجع عن خياراته. وفي سياق الصراع بين القوى الصلبة والقوى الثورية ستطغى الحسابات التكتيكية، بحيث لن تذهب القوى الصلبة بعيدا في مساندة سعيد، ولن تكون قوى الثورة قادرة على حسم الصراع. وهو ما يرجح أن تعود المبادرة إلى المهمشين وعموم الجماهير الشعبية المدفوعة بدفاعها التلقائي والشرعي عن خبزها اليومي الذي بدأ في النفاذ. وهو ما يجعل البلاد أمام سيناريو ثورة الحرية والكرامة مجددا. وقد توقع وزير الإصلاحات الكبرى السابق توفيق الراجحي أن استفحال أزمة المالية العمومية يمكن أن "يتسبب في كوارث مالية واقتصادية واجتماعية وعواقب أمنية وسياسية خطيرة، إذا لم تنجز الإصلاحات الاقتصادية في أقرب وقت". وهو ما حذر منه صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومؤسسات مالية أوروبية. ■

المهدي عزوز: إعلامي وباحث تونسي, مختص في الشؤون السياسية والاستراتيجية.